وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية

The October 2019 protest movement: Iraqi public opinion perceptions and views in light of Iraqi security policies

د. أحمد هاشم جواد

Dr. Ahmed Hashim Jawad

ahmed.jawad@uobabylon.edu.iq

كلية الآداب/ جامعة بابل

الملخص

يتناول البحث حركة تشرين الاحتجاجية عام (2019)، بوصفها حدثًا سياسيًا، واجتماعيًا، كشف عن تحولات مهمة في وعي الشارع العراقي تجاه السلطة. يحلل البحث تصورات الرأي العام، ورؤاه، حول طبيعة الحركة، ودوافعها، وأسباب نهايتها، في ظل السياسات الأمنية لقوى السلطة. وركز البحث في أبرز التصورات: رعاية الأحزاب السنية، والكردية، للاحتجاجات، ودعم القوى الدولية لها، وكونها حركة وطنية امتدادًا لاحتجاجات سابقة، في الأعوام (2015–2017) برعاية المرجعية الدينية. أظهرت النتائج تباين التصورات بين المجتمع، والسلطة، وتراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية بسبب القمع الأمني. وتخلص الدراسة إلى أنَّ حركة تشرين شكَّلت لحظة وعي وطني، رسَّخت المطالبة بالإصلاح الشامل للنظام السياسي.

Abstract

This study examines the 2019 Tishreen protest movement as a political and social event that revealed significant transformations in Iraqi public consciousness toward authority. It analyzes public perceptions and views regarding the nature of the movement, its motivations, and the reasons behind its conclusion, within the framework of state security policies. The research highlights key perceptions, including the sponsorship of the protests by Sunni and Kurdish parties, the support of international actors, and the characterization of the movement as a national continuation of earlier protests (2015–2017) under the guidance of religious authorities. The findings reveal a divergence in perceptions between society and the state, along with a decline in trust toward official institutions due to security repression. The study concludes that the Tishreen movement represented a moment of national awareness, reinforcing demands for comprehensive reform of the political system.

Keywords: Tishreen Movement, Iraqi Public Opinion, Security Policies, Political Protests, National Awareness.

المقدمة

شهد العراق في تشرين الأول (2019)، موجة احتجاجية غير مسبوقة، عرفت باسم "حركة تشرين الاحتجاجية"، والتي امتدت لتشمل معظم المحافظات العراقية، وشهدت مشاركة واسعة من الشباب، والفئات الاجتماعية المختلفة. تميزت هذه الحركة بأنَّها لم تركز فقط في المطالب الاقتصادية، والاجتماعية التقليدية، بل في المطالبة بتحسين الخدمات، ومكافحة الفساد، وتأمين فرص العمل، وإنهاء نظام المحاصصة الطائفية، والحزبية، الذي هيمن على المشهد السياسي العراقي. وشملت أيضًا مطالب سياسية هيكلية، تتعلق بإعادة صياغة النظام السياسي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولقد شكَّلت هذه الحركة محطة مهمة، لفهم تطور وعي الرأي العام العراقي، تجاه السلطة السياسية، وأدواتها الأمنية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تقديم تحليل علمي، ودقيق، لتصورات الرأي العام العراقي، ورؤاه، حول حركة تشرين، لاسيَّما في ظل السياسات الأمنية لقوى السلطة، ما يسهم في توثيق الحراك الشعبي كظاهرة اجتماعية، وسياسية، ويتيح فهم العلاقة بين الشارع، والدولة، في سياق التحولات السياسية العراقية بعد (2003). كما يساعد البحث في تحديد مدى تأثير القمع الأمني، في مسار الحركة، وتشكيل مواقف المجتمع تجاه الإصلاح السياسي. ويسهم هذا البحث في فهم أعمق لمسارات التحول السياسي، والاجتماعي، في العراق، وقراءة تحليلية جديدة لما حصل بعد احتجاجات تشرين (2019)، ويطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل العلاقة بين المجتمع، والدولة، وحدود تأثير الرأي العام في بيئة سياسية معقدة، تتداخل فيها الولاءات الحزبية، والطائفية، مع نفوذ القوى الخارجية.

هدف البحث

يتمثل هدف البحث في تحليل تصورات الرأي العام العراقي، ورؤاه، حول حركة تشرين، وتفسيرها، واستكشاف أسبابها، ومآلاتها، وكذلك دراسة أثر السياسات الأمنية لقوى السلطة، في تطور المطالب الشعبية، وتحولاتها، خلال فترة الاحتجاجات.

مشكلة البحث

تنبع المشكلة من التباين الواضح بين تصورات الرأي العام حول حركة تشرين، إذ يرى بعض أطياف المجتمع، أنَّ الحركة كانت مدعومة من قوى حزبية، أو دولية، في حين يعدّها آخرون امتدادًا للحراك الوطني السابق، مع التركيز في تأثير القمع الأمني في مسار الاحتجاجات. ويعكس هذا التباين غياب فهم موحد لمفهوم الحركة، وأسباب نهايتها، وهو ما يسعى البحث إلى توضيحه.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية قوامها أنَّ: "تصورات الرأي العام العراقي، ورؤاه، حول حركة تشرين، تتأثر تأثرًا مباشرًا بالسياسات الأمنية التي اعتمدتها السلطة، مما أدى إلى تباين فهم أسباب الحركة، وتطور مطالبها، بين مختلف فئات المجتمع".

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين تحليل البيانات الثانوية الموثقة، من دراسات، وأبحاث، سابقة، وتقارير إعلامية، ومقابلات، وملاحظات ميدانية، لفهم أبعاد التصورات الشعبية، وتفسيرها. كما يركز البحث في مقارنة التصورات المختلفة للرأي العام، تجاه الحركة، وأسباب نهايتها، مع تحليل أثر الإجراءات الأمنية في مسار الحراك الشعبي.

هيكلية البحث

قُسِّم البحث على مبحثين رئيسين، تناول الأول الأسباب، وآليات تحقيق المطالب، والتوزيع الجغرافي لاحتجاجات تشرين (2019)، في حين تناول المبحث الثاني تصورات، ورؤى في احتجاجات تشرين.

المبحث الأول

الأسباب وآليات تحقيق المطالب والتوزيع الجغرافي والسياسي لاحتجاجات تشرين 2019

شكَّلت احتجاجات تشرين (2019)، حدثًا استثنائيًا في تاريخ العراق الحديث، إذ عبّرت عن تراكم طويل من الإحباط الاجتماعي، والسياسي، بسبب الفساد المستشري، وتردي الخدمات العامة، والبطالة المتفشية بين الشباب، وتراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية. وقد ظهرت هذه الاحتجاجات ظهورًا مفاجئًا، وتوسعت بشكل سريع لتشمل مختلف المحافظات، ما يعكس عمق الأزمة الاجتماعية، وانتشار الاستياء الشعبي على الصعيد الوطني. يسعى هذا المبحث إلى تحليل الأسباب المباشرة، والعميقة، للحراك الشعبي، مع التركيز في العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي أدت إلى إشعال شرارة الاحتجاجات. كما يهدف إلى دراسة آليات تحقيق المطالب حسب التحليل النظمي، سواء عبر الاعتصامات، أو عن طريق وسائل الضغط، كالتواصل الاجتماعي، وغيرها من الوسائل، التي أدت دورًا محوريًا في تنظيم الحركة، وتوحيد الرسائل، والمطالب. فضلًا عن ذلك، يسلط هذا المبحث الضوء على التوزيع الجغرافي، والسياسي، للاحتجاجات، إذ تبين أنَّ بعض المحافظات كانت أكثر نشاطًا، واحتدامًا، نتيجة للتركيبة السكانية، والظروف الاقتصادية، كما قامت الانتماءات الحزبية، والمناطقية، بدور في تحديد شكل المشاركة، ودرجة التنظيم. ولبيان ذلك، قُسِّم المبحث على مطلبين، هما:

المطلب الأول: أسباب الاحتجاجات وآليات تحقيق المطالب

يُعدُّ التظاهر من أكثر صور حرية التعبير عن الرأي جلاءً، ويدخل هذا المفهوم ضمن مفهوم أوسع، هو مفهوم الحراك الجماهيري، من أجل المطالبة بالحقوق المشروعة. من الثابت أنَّ الدول التي تبيح حرية التظاهر، وتمنح مواطنيها مساحة للتعبير عن آرائهم، هي الدول التي تعتنق المذهب الديمقراطي، ويؤمن الحكام فيها بأنَّ الشعب مصدر السلطة، وهو من يمنح السلطات العامة الشرعية في أعمالها اليومية، لأنَّ الرأي العام أصبح يُشكّل أحد العوامل المهمة في عملية صنع القرار[1]. وغالبًا ما تعمدت الحكومة، وقوى النظام السياسي الحالي في العراق، سواء من الفصائل المسلحة، أو الأحزاب،

(1) عبد الكريم علي الدبيسي، الرأي العام: عوامل تكوينه وطرق قياسه، دار المسيرة، عمان، (2011)، ص24.

والحركات السياسية، إنكار حقيقة أنَّ ما جري من احتجاجات، تهدف إلى تغيير جذري في آليات إدارة الدولة، ضمن سقف الدستور. لذا فقد لجأت السلطة الى الحل الأمني لإخماد الغضب الشعبي، بدلاً من الاستماع إلى مطالب المحتجين، وتحقيقها. ذلك في وقت سعى به المحتجون، عن طريق الاحتجاجات، إلى إيجاد حضور قوي لـ (الدولة ومؤسساتها) في المجال العام لا إلى إضعافها، وذلك حتى تكون قادرة على وضع حلول جذرية لمشكلة تردي الخدمات، لتعزيز ثقة الجماهير بالنظام الحاكم[2]. في بادئ الأمر، لا بدَّ لنا من توضيح بعض المصطلحات، التي تشير، أو تتعلق، بالحراك الجماهيري الذي حدث في تشرين (2019)، فهنالك خلط فيما كُتب عنها، وذلك بتصنيفها بأنَّها مظاهرات تارةً، وأنَّها اعتصامات تارة أخرى، ومرة بأنَّها إضراب، وأخرى بأنَّها احتجاج، لذا سنبين ذلك فيما يأتي:

1. **المظاهرة:** هي كل تجمع بشري مطلبي، يتحرك في نطاق معين، يلفت نظر السلطة، من أجل تحقيق مطلب للمواطن، كأحد أشكال المشاركة السياسية. كما أنَّه يتطلب تنظيمًا، وتحديدًا للأولويات. وهي: "اجتماع عدة أشخاص في الطريق العام، أو الميادين العامة، للتعبير عن إرادة جماعية، أو مشاعر مشتركة، فإن كان هذا الاجتماع ثابتاً سمي تجمعًا، وإن كان متنقلاً سُمي موكبًا[3]. هناك اتجاه يُعَرّف التظاهر على أنَّه: خروج إلى المجال العام طلبًا لإحقاق حق، أو دفع ظلم، فهو خروج من البيت إلى الشارع، أو الميدان، يعبر عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام[4].
2. **الاعتصام:** هو كل تجمع بشري يتمركز في مكان ما، ويعلن استمراره إلى أن تتحقق المطالب. يُعرَّف أيضًا بأنَّه: مظهر احتجاجي ضد سياسة ما، عن طريق الوجود، والتجمع السلمي، أمام مكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الاحتجاج. يرمز هذا التعريف إلى الاعتصامات الفئوية التي تختزل مطالبها في نقاط محددة، وغالبًا ما تمس احتياجات فئة بعينها من فئات المجتمع، بمعنى أنَّها تعبر عن مطالب ضيّقة مرتبطة بجماعات معيّنة. في

---

(2) عمر الجفال وصفاء خلف: "البصرة تحترق": احتجاجات محافظة البصرة (2018–2020)، تقرير مركز الشرق الأوسط، (2022)، ص6.

(3) عمر أحمد حسبو: حرية الاجتماع (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، (1999)، ص121.

(4) عزمي بشارة: "في الثورة والقابلية للثورة"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011()، ص٨.

حين يقدم فريق آخر تعريفاً أوسع للاعتصام، بأنَّه: مرحلة متقدمة من حركة الاحتجاجات الشعبية، تسبب إزعاجًا، وضغطًا كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة، نتيجة لشمولية أهدافه، واتساع نطاق المشاركة فيه[5].

3. **الإضراب:** هو امتناع أي شخص عن شيء ما، إلى أن تتحقق مطالبه. وهو توقف العاملين أو أرباب العمل، أو توقفهم مجتمعين عن أعمالهم، وكذلك امتناع الأفراد عن الطعام في حالات مخصوصة، احتجاجًا على إجراءات، أو قوانين، تمس مصالحهم الخاصة أو قيمهم، أو تبخس حقوقهم المدنية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو تمس المصلحة العامة، أو المصلحة الوطنية، والقومية العليا. وهو وسيلة من وسائل الضغط، في سبيل الحصول على مطالب محددة، مادية، أو معنوية، أو قانونية[6]. ويكون الإضراب عن العمل مثلًا، للضغط على صاحب العمل، أو الاضراب عن الطعام من قبل سجناء الرأي....إلخ.
4. **الاحتجاج:** هو كل فعل مطلبي يقوم به مجموعة من المواطنين، يتضمن الوقفة، والمظاهرة، والاعتصام، والإضراب. وهو أسلوب لوصف وجهة نظر مجموعة، أو حزب سياسي، أو فرد، تجاه سياسات معينة، أو قرارات، أضرت بمصالحهم، حيث يكون أحيانًا في مكان ذي شهرة كبيرة، من أجل إيصال الصوت إلى معظم شرائح المجتمع، وقد يتحوَّل إلى صراع بين المحتجين، والشرطة. وهناك من يُعرّف الاحتجاج بوصفه، وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير في السلطة، فيرى (ادريس بنسعيد) أنَّ الحركات الاحتجاجية "متوترة، وآنية، بطبيعتها، بعدِّها ردات فعل على ضغوط أو اكراهات لا تطاق، يحضر بدرجة عالية التوتر، والعنف لاسيَّما العنف المضاد، يرتفع فيها صوت الحناجر، ويخبو صوت اللغة وبعدها المكتوب". كما يُعرّف الاحتجاج من منظور الممارسة، بكونه "صورة من صور التظلم العلني داخل الفضاء العام، ويكون في العادة جماعيًا من موقف جهة معينة، وكثيرًا ما يكون هذا الموقف، هو عدم الاستجابة لمطلب أو مطالب ممارسي الفعل الاحتجاجي، لسبب أو لآخر، فيعمد المعنيون

---

(5) Pamela E. Oliver and Jorge Cadena-Roa and Kelley D. Strawn, “Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements”, Political Sociology, Vol. 11, 2003, available at: https://www.researchgate.net/publication/251631583_Emerging_Trends_in_the_Study_of_Social_Move ments.

(6) الموسوعة العربية: الاضراب https://mail.arab-ency.com.sy/details/ ، 2025/10/25.

بالأمر إلى التجمع، من أجل إظهار ردّات فعلهم على موقف تلك الجهة، وفي الوقت ذاته الضغط عليها بهذا الأسلوب، كما أنَّ صفة الجماعية، والعلنية، من العناصر المؤثرة في تحديد درجته، ومداه"[7].

وإذا أردنا أن نطبق مضمون هذه المصطلحات المتقدم ذكرها، على ما حدث في العراق في تشرين من العام (2019)، فإنَّنا سنجدها وبصورة واضحة وجلية، موجودة، ومعبّر عنها في الاحتجاجات، إذ ينطبق هذا المفهوم في جميع صورها، ما يدفعنا أن نطلق عليها مصطلح الاحتجاجات دون تردد. ولأننا لا نستطيع في هذا البحث، أن نسرد، ونحلل، كل ما حدث، وجرى، طوال عام كامل تقريبًا، إلا أنَّنا سنناقش بعض الأمور المهمة المتعلقة بهذه الاحتجاجات، والتي لم يسلط عليها الضوء سابقًا، وكما يأتي:

أولاً- الأسباب الموجبة لهذه الاحتجاجات

تظافرت مجموعة من الأسباب دفعت العراقيين إلى الخروج إلى الشوارع محتجين في شهر تشرين الأول (2019)، من أهمها:

1- وصلت الجماهير العراقية إلى نتيجة متشائمة، نتيجة انحدار الوضع الاقتصادي في العراق، إذ تشير تقارير رسمية إلى أنَّه منذ سقوط النظام السابق عام (2003)، اختفى نحو (450) مليار دولار من الأموال العامة، أي أربعة أضعاف ميزانية الدولة، وأكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي للعراق[8].

2-عانى العراق الذي أنهكته الحروب، انقطاعًا مزمنًا للتيار الكهربائي، ومياه الشرب، منذ سنوات. ويحتل المرتبة (12) في لائحة الدول الأكثر فسادًا في العالم، بحسب منظمة الشفافية الدولية.

(7) علي فائز، الاحتجاج الشعبي.. لمحة عن المفهوم وخصوصياته، جريدة الصباح/https://alsabaah.iq/83833html.-، 2023/9/13.

(8) وكالة خبر للأنباء، (تقارير رسمية)، https://www.khabaragency.net/last2/10/2019?page=116735.3.html.

3- بعد ما يقرب من العامين على هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، لم يتمكن النظام السياسي من إحراز تقدم عمراني- خدمي، كما تمَّ إحراز ذلك على المستوى العسكري. إذ يعيش سكان البلاد الذين يفوق عددهم حينها (40) مليون نسمة، في أوضاع متدهورة، على الرغم ممَّا يملكه العراق من ثروات، ومن أهمها ثروة نفطية غنية جدا[9].

4- تراكم الأخطاء السياسية، وتعمد القيام بها، متمثلة في استمرار المحاصصة، التي تولد فسادًا إداريًا كبيرًا، إلى جانب عدم وجود مشاركة سياسية فعلية، إذ لا توجد شخصيات جديدة بالعملية السياسية، فكانت أشبه بتدوير للوجوه.

5-غضب واستياء شعبي تام، من السياسات الحكومية التي امتدت على مدى الأعوام السابقة، وخلفت الكثير من التراكمات، والمشكلات الأمنية، والاقتصادية، وأبرزها البطالة، وبالذات لأصحاب الشهادات العليا، والمحاصصة الحزبية، والطائفية، التي وضعت غير المؤهلين في مواضع صنع القرار [10].

هذه أبرز الأسباب العامة غير المباشرة لاندلاع تلك الاحتجاجات، وسنتناول الأسباب الخاصة المباشرة، في مكانها المناسب من البحث.

ثانيًا- آلية تحقيق المطالب

تُعدّ المطالب الجماهيرية التي يُعبر عنها بالمظاهرات، والاعتصامات، والاحتجاجات، من أهم الفواعل المحركة لأي نظام سياسي. ويتحرك النظام السياسي ضمن محيط حركي، مركب من ثلاثة مستويات متفاعلة، هي:

- المحيط المؤسساتي: البنى، والمؤسسات السلطوية (رئاسة/ رئاسة وزراء، وبرلمان، وأجهزة قضائية...إلخ).

(9) جريدة الشرق الأوسط، احتجاجات في بغداد ضد الفساد والبطالة، 2019/10/3، https://aawsat.com/home/artic.

(10) هندرين أشرف نعمان، المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، ع24، (2020)، ص9.

- المحيط المجتمعي: يُعبّر عن البيئة المحلية أو الداخلية.
- المحيط الدولي: يُعبّر عن المجال الخارجي أو البيئة الخارجية.

ويسعى أي نظام سياسي ديمقراطي، إلى تحقيق استدامة وجوده، عبر تلبية مطالب المجتمع الذي يقوده، وذلك عن طريق اتباع سياسات عامة، تهدف إلى اشباع تلك الحاجات، وتعمل في الوقت نفسه على تنشيط عمل مؤسساته، التي يتم عن طريقها تلبية حاجات المجتمع، واشباعها. فالنظام السياسي كما ينظر إليه العالم الأمريكي (ديفيد ايستون)، هو: مجموعة التفاعلات التي تحدث في أي مجتمع، والتي يتم عن طريقها عملية التخصيص السلطوي للقيم، أو صنع السياسة العامة. ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية[11]، **هي:**

1-المدخلات: تتكون من مطالب وهذه قد تكون مطالب مادية، تتعلق بتوزيع السلع، والخدمات، أو مطالب تتعلق بتنظيم السلوك الاجتماعي، أو مطالب سياسية تتعلق بالرغبة في المشاركة، والتأييد. ومن حيث مصدر المدخلات، فيمكن أن يكون داخليًا أو خارجيًا.

2-عملية التحويل: إذ يتم تحليل هذه المطالب، واستيعابها، في أبنية النظام التشريعية، والتنفيذية.

3-المخرجات: تتمثل في السياسات، والقرارات، التي يصدرها النظام، والتي تتعلق بتلك المطالب.

4-التغذية الاسترجاعية: وتتضمن تأثير المخرجات في بيئة النظام السياسي، من حيث إشباعها لمطالب قائمة، أو خلقها لمطالب جديدة.

واستنادًا إلى التحليل النظمي في الأعلى، فإنَّ المطالب تتحقق عن طريق استيعاب المدخلات الداخلة للنظام، ويتم تحويلها عبر مؤسسات الدولة، ومن ثمَّ تكون المخرجات التي يفترض أن تستوعب المطالب، وتشبعها، ثم يتم تحسس النظام عن رضا الجماهير عن تلك المخرجات من عدمه، وهي ردود الأفعال تجاه القرارات، والسياسات، التي اتخذها النظام، في إطار بيئته الداخلية، والخارجية، والتي تساعد صانع القرار على تقويم مساراته، وقراراته، وسياساته الداخلية، والخارجية، عن طريق قياس

(11) رحاب وائل السيد: نظرية النظم ل دايفيد إيستون وحاله تطبيقيه "الواقع الإفريقي"، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=76543 .

مدى المساندة أو التأييد لتلك الممارسات. وهي ضرورية لبقاء النظام، فإذا هدأت الجماهير، وعبَّرت عن رضاها بقبول النخبة الحاكمة، والنظام السياسي، عن طريق قياس مدى المساندة أو التأييد لتلك الممارسات، وإذا لم يتم ذلك فإنَّ الدورة لا بدَّ أن تعود من جديد، حتى تتم عملية الاشباع[12].

ولما تقدم، فإنَّ جماهير كبيرة من الشعب العراقي، قامت في تشرين (2019) بحركة مطلبية احتجاجية، وطالبوا بمجموعة مطالب يفترض بالنظام السياسي القائم، أن يقوم بتحويل تلك المطالب إلى قرارات، وسياسات، تؤدي إلى اشباعها، ويتم استشعار رضا المحتجين من عدمه عن تلك القرارات، لكي يعزز أو يعدل فيها. ففي جانب المدخلات، فإنَّ الحركة الاحتجاجية أحرجت النظام بصورة كبيرة، وكشفت عن سلبياته، وعيوبه، وسلطت الضوء على الفساد المتراكم في أجهزة الدولة، وأوصلت صوت المطالبة إلى المنطقة الخضراء مقر السلطة، وبقية أجهزة الدولة. إلا أنَّ عملية التحويل، والمخرجات، لم تكن بالمستوى المطلوب، سوى تغيير مجلس المفوضين للانتخابات، وتجميد عمل مجالس المحافظات، وإقرار قانون الانتخابات الجديد، واستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي[13].

المطلب الثاني: توقيت الاحتجاجات وتوزيعها الجغرافي والسياسي

تميَّزت احتجاجات تشرين (2019) لا بطبيعة مطالبها فحسب، بل أيضاً بتوقيتها، وديناميات انتشارها الجغرافي، والسياسي، إذ جاءت في مرحلة اتسمت بتصاعد الغضب الشعبي، نتيجة تراكم الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الخدمات العامة، إلى جانب تفشي الفساد، وضعف مؤسسات الدولة في الاستجابة لمطالب المواطنين. وقد اكتسب توقيت اندلاع الاحتجاجات أهمية خاصة، لكونه جاء بعد سلسلة من الأحداث السياسية الحساسة، أبرزها انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي، وتفاقم التنافس بين الكتل السياسية حول تقاسم السلطة، بعد عدم احترام الخاسر لنتائج انتخابات (2018). أمَّا من حيث التوزيع الجغرافي، فقد اتسمت الاحتجاجات بامتدادها

(12) نوار عاصم ومحمد المصالحة، الأحزاب السياسية ودورها في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2005- دراسة تحليلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج44، ع2، (2024)، ص326.

(13) أيمن أحمد محمد ومها قيس، الانتخابات التشريعية في العراق لعام (2021): الأبعاد والنتائج، مجلة دراسات دولية، pdf 2761beb7e6ae2eed00d3a228c8aedea4، ص405.

من العاصمة بغداد، إلى محافظات الوسط، والجنوب، استعادة العراقيين للحيّز العام، في كلّ المناطق التي عمّت فيها الاحتجاجات، مما عكس تحولها من حراك محلي محدود، إلى حركة احتجاجية وطنية ذات طابع شامل[14]. أمَّا التوزيع السياسي للاحتجاجات في البداية، فقد كشف عن تراجع الولاءات الحزبية، والطائفية التقليدية، وبروز وعي مجتمعي جديد، يسعى إلى إعادة صياغة العلاقة بين المواطن، والدولة، على أساس العدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية. إلا أنَّها تخللتها بعض الانحرافات، والممارسات، من قبل بعض المندسين المؤثرين. ومن هنا، فإنَّ دراسة توقيت هذه الاحتجاجات، وتوزيعها الجغرافي، والسياسي، تمثل مدخلاً أساسيًا لفهم طبيعتها، واتجاهات تطورها، والظروف التي أسهمت في اتساعها، واستمرارها، ثمَّ ضعفها، ونهايتها. وسيتم مناقشة الموضوع على وفق الآتي:

أولاً– التوقيت: بعد انتخابات (2018)، لم تفرز كتلة كبيرة داخل مجلس النواب، تستطيع تشكيل الحكومة بمفردها، فما زالت الكتل الفائزة ولاسيَّما الشيعية، في حراك سياسي من أجل حسم الموضوع، إذ تبلور تحالفان برلمانيان من غير أن يُعلن أي منهما، نجاحه في تشكيل الكتلة الأكبر[15]. لم يستطع الطرفان تشكيل الكتلة الأكبر إلا بتدخل المرجعية، والتوافق على مرشح تسوية، بين الكتل الحائزة على أعلى الأصوات في الجانب الشيعي، على أثر التدخلات الخارجية المعهودة في تشكيل الحكومات، بعد كل عملية انتخابية، فتم الاتفاق على ترشيح الدكتور عادل عبد المهدي لرئاسة الحكومة، بشرط السيد مقتدى الصدر في إعطائه مدة سنة، للمضي بتنفيذ الاصلاحات المطلوبة، والملحة، للخروج بالعراق من الأزمة السياسية، والاقتصادية، التي تراكمت على البلد بعد حرب تنظيم داعش الإرهابي، ونزول أسعار النفط، وخلاف ذلك سيتم العمل على تغييره، وحكومته، أمَّا سياسيًا في مجلس النواب، أو جماهيريًا عن طريق التظاهرات، والاعتصامات. وقد تمَّ تبنيه سياسيًا من كتلتي سائرون، والفتح، في مجلس النواب، وتمَّ التصويت على السلطة التنفيذية بشقيها رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، والتشكيلة الوزارية بتاريخ (2018/10/24)[16]. وبعد مضي ما يقرب من العام، وتقييم مجمل لنشاط الحكومة،

(14) أيمن أحمد محمد، أثر الحراك الاجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات 25 تشرين الثاني 2019، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ع11، (2021)، ص372.

(15) صافيناز محمد أحمد، ما بعد الانتخابات العراقية 2018... معضلة بناء الكتلة البرلمانية "الأكبر"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/9/26، https://acpss.ahram.org.eg/News/.

(16) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة العراق: التحديات وظروف الاختيار، وحدة الدراسات السياسية، قطر، 2018، ص2.

والوعود التي قطعها عبد المهدي في هذا السياق، وبعد التحذيرات من كتلة سائرون، من مغبة عدم الالتزام بما تعهد به في القيام بالإصلاحات المطلوبة، وتمسكه بمنصبه، ودعم كتلة الفتح له، وبعد هدم الحكومة لدور المتجاوزين بدون توفير البدائل لمستحقيها، وبعد الاعتداء على حملة الشهادات العليا، جاءت الدعوة لهذه الاحتجاجات وبتوقيت يبدأ بتاريخ (2019/10/25)، أي بعد مضي عام كامل على تشكيل الحكومة، وبشرط أن تكون هذه الاحتجاجات عراقية عامة، لا تمثل توجهًا سياسيًا أو ايديولوجيًا. وتمَّ ذلك بالفعل على الرغم من الخروج الاستباقي بتظاهرات سلمية محدودة, جوبهت بالعنف من قبل السلطة بتاريخ (2019/10/1)[17].

ثانيًا- التوزيع الجغرافي والسياسي للاحتجاجات والمحتجين: امتدت الاحتجاجات جغرافيًا من مدينة بغداد، وفيها الثقل الأكبر، وبالتحديد في ساحة التحرير، وبعض الساحات، والمناطق القريبة منها، والجسور الحيوية المؤدية إلى المنطقة الخضراء. وامتدت جنوبًا إلى مدينة البصرة، وشملت مدن وسط العراق، وجنوبه، جميعها، مثل: بابل، والنجف، وكربلاء، والديوانية، والسماوة، والكوت، والناصرية، والعمارة، والبصرة. أمَّا سياسيًا فكان هنالك وجود لحضور سياسي فاعل، متعدد، ومتنوع، غير متجانس لمجموعة من الحركات، والمجاميع الشبابية، في ساحات الاحتجاج ولاسيَّما في بغداد، إذ تمَّت ملاحظة مجموعات شبابية كبيرة، تابعة للتيار الصدري في ساحات التحرير، والخلاني، والسنك، والوثبة، ومجموعات تابعة للحزب الشيوعي العراقي، يتمركز وجودها، وحضورها، في ساحة التحرير، ومجموعات تدعي العلمانية، وتطالب بفصل الدين عن الدولة، اطلق عليها اسم (الجوكر)[18]، تتمركز في ساحة الطيران، ونفقها، وحديقة الأمة، وساحة الخلاني، ومجموعات شبابية أخرى اتهمت بأنَّها ترفع شعارات البعث البائد، وتطالب بعودته، تتمركز في جزء من بناية المطعم التركي، وساحة التحرير، والخلاني، وجسر الأحرار، ومجموعة تمثل الأدباء، والكتَّاب، والفنانين، والصحافة، والإعلام، تتمركز أمام نصب الحرية، وتقدم فعالياتها بنبرة ثورية سلمية، ووطنية عراقية، تعبيرًا عن هموم المواطنين، وطلبًا للخلاص من الفاسدين، ولكن بدرجة أعلى تتشكل المظاهرات الشبابية من المنتمين للتيار

(17) خالد هاشم محمد: احتجاجات العراق 2019 : نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العراقي، 2019/12/19، https://democraticac.de/?p=64017

(18) علي فائز: حرب الرموز في انتفاضة تشرين العراقية، السفير العربي، 2021/11/1، https://assafirarabi.com/ar/

الصدري، ثُمَّ المستقلين، والعلمانيين، والمثقفين، ثُمَّ أنصار الشيوعيين[19]. وعلى الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمتها، فقد تكللت هذه الاحتجاجات بتحقيق المطلب الأهم فيها، وهو إقالة حكومة عادل عبد المهدي، استجابة لدعوة المرجعية الدينية في النجف الأشرف[20]، بعد أن تناغمت المرجعية مع مطالب تلك الاحتجاجات، وتفاعلت معها.

المبحث الثاني

تصورات ورؤى في احتجاجات تشرين وأسباب نهايتها

تُعدّ احتجاجات تشرين (2019) في العراق، لحظةً فارقة في التاريخ السياسي، والاجتماعي، الحديث، إذ كشفت عمق الأزمة البنيوية التي يعيشها النظام السياسي ما بعد عام (2003)، وأظهرت حدود قدرته على الاستجابة لتحديات الشرعية، والتمثيل، والعدالة الاجتماعية. فلم تكن تلك الاحتجاجات مجرد ردّ فعل على تدهور الخدمات، واستفحال الفساد، بل عبّرت عن تحوّل جذري في وعي فئة واسعة من الشباب العراقي، الذين وجدوا أنفسهم خارج معادلة السلطة، والثروة، والنفوذ. ومع شمول الاحتجاجات معظم المحافظات الوسطى، والجنوبية، والعاصمة بغداد، برزت رؤى متعددة، ومتناقضة أحيانًا، حول طبيعة الحراك، وأهدافه، وأدواته، ما جعل تشرين مساحة مفتوحة لتقاطع الخطابات، فبين من رآها حركة لأطراف تقودها فواعل داخلية، حاولت توظيفها لتحقيق مكاسب سياسية، وبين من رأى فيها ثورة شعبية تحركها أطراف دولية، تسعى إلى تغيير النظام القائم، ومن عدّها حركة احتجاج إصلاحية وطنية، تطالب بتقويم المسار السياسي. هذا التعدد في التصورات، أسهم في تشظي الخطاب الاحتجاجي، وغياب مركز قيادي موحّد، الأمر الذي أضعف قدرتها على التحول إلى مشروع سياسي مستدام. إلى جانب ذلك، واجهت الحركة جملة من التحديات البنيوية، من بينها القمع المفرط، وضعف التنظيم، وتغلغل القوى المسلحة في الفضاء العام، فضلاً عن محاولات احتوائها إعلاميًا، وسياسيًا. هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى انحسار زخم الاحتجاجات، وتحويلها من فعل جماهيري ضاغط، إلى حالة رمزية تعيش في الوعي الجمعي للشباب العراقي، بوصفها "ثورة مؤجلة" لم تكتمل شروطها. يتناول هذا المبحث تصورات ورؤى في احتجاجات تشرين (2019)، وأسباب نهايتها، محللاً الأسباب الحقيقية

---

(19) عبد الناصر المهداوي، حراك تشرين في العراق... الدوافع والخصائص، المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، https://www.nasr-i.net/

(20) حيدر محمد الكعبي وعلي لفتة العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، النجف الاشرف، (2021)، ص8.

التي أدت إلى نهايتها، ومفككاً طبيعة العلاقة بين الوعي الاحتجاجي، والممارسات السياسية، في سياق الدولة العراقية الراهنة، في محاولة لفهم ما إذا كانت تشرين، تمثل نهاية دورة احتجاجية أم بداية لمرحلة وعي سياسي جديد. وذلك في مطلبين، وكما يأتي:

المطلب الأول: تصورات ورؤى في الاحتجاجات الشعبية 2019

تُعدّ الاحتجاجات الشعبية إحدى أهم آليات التعبير عن الرأي العام في المجتمعات المعاصرة، لما تمثله من انعكاس مباشر لحالة التفاعل بين المجتمع، والسلطة السياسية، وما تكشف عنه من مستويات الوعي السياسي، والاجتماعي، لدى المواطنين. وفي هذا السياق، جاءت احتجاجات تشرين (2019) في العراق، بوصفها حراكًا اجتماعيًا، وسياسيًا، واسع النطاق، عبّر عن جملة من المطالب الإصلاحية المرتبطة بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والخدمية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل تصورات الرأي العام العراقي، ورؤاه، تجاه الاحتجاجات، عن طريق استجلاء طبيعة الفهم المجتمعي لأسباب اندلاعها، وأهدافها الرئيسة، وأشكال التعبير التي اعتمدها المحتجون في إيصال مطالبهم. كما يتناول المطلب أثر السياقين الأمني والسياسي في تشكيل هذه التصورات، ولاسيَّما ما يتعلق بالسياسات الأمنية العراقية، ودورها في التأثير في اتجاهات الرأي العام، حيال مسار الاحتجاجات، وتداعياتها، بما يسهم في تقديم قراءة تحليلية لطبيعة هذا الحراك، وانعكاساته على المشهد العام، ففي خضم تصاعد المد الاحتجاجي، تداخلت ثلاثة تصورات مرتبطة بثلاث رؤى، في الحراك الجماهيري الذي حدث في تشرين (2019)، ومن الممكن إعطاء صورة مركزة عن كل تصور، ورؤية مرتبطة به.

التصور الأول: إنَّ الاحتجاجات التي حدثت في تشرين (2019)، رعتها الأحزاب الكردية، والسنية، ودعمتها، وبتوجيه إقليمي، ضد العسكرة السياسية التي ظهرت بعد الحرب على تنظيم داعش الارهابي، ودليل هذا التصور هو توزيعها الجغرافي، والدعم المالي، والإعلامي. ثُمَّ دخلتها الأحزاب الشيعية بقوة، بعد استقالة السيد عادل عبد المهدي.

الرؤية: إنَّ احتجاجات تشرين (2019)، عبرت عن سخط القوى السنية، والكردية، المدعوم إقليميًا، على النخبة الحاكمة، لاسيَّما بعد ما عدّوه فرض نفوذ شيعي على المناطق السنية، والكردية، بعد نهاية

الحرب على تنظيم داعش الإرهابي (2017)، والادعاء بالتهميش، والاقصاء، والصراع على الثروة[21]. وقد حرّمت تلك القوى قيام الاحتجاجات في المحافظات الغربية، والشمالية، بحجة عدم وصمها بالبعث، وداعش، كما أعلن ذلك مفتي الجمهورية. لا بل أكثر من ذلك، إذ صرَّح محمود المشهداني من على قناة العراقية الفضائية، قائلًا: "نحن كمكون سني فرحانين بالتظاهرات، وشعاراتها الوطنية، ولم نشارك بها خوفاً من الاتهام بالبعثية، والداعشية، ودعمنا لها هو عدم المشاركة بها". وقد تمَّ استضافة الكثير من الناشطين في الرمادي، وأربيل، وغيرها من المحافظات الشمالية، والغربية، من أجل تنظيم الصفوف، وتلقي الدعم المادي، والمعنوي، من بعض التجار، والمقاولين، وأصحاب رؤوس الأموال السنة[22]. وعندما وصلت القضية إلى استقالة عبد المهدي، دخلت الكثير من الأحزاب الشيعية بواسطة مناصريها مدعومة إيرانيًا، من أجل الترويج لشخصياتها، ورفع صورهم في الساحات، لتولي رئاسة الوزراء ولهم خيمهم، كما ذكر ذلك المحلل السياسي الدكتور أحمد الأبيض من على قناة (utv)، أو أنَّها تدفع الأموال لخيم المتظاهرين، من أجل ألَّا تذكر، وسياسييها، بسوء في الساحات، أو التحكم بالمناصب الإدارية، وتغيير الشخصيات حسب رغباتها، كما حدث في بعض المحافظات. علمًا أنَّ دخول مناصري بعض الأحزاب، كان منذ اليوم الأول للاحتجاجات.

التصور الثاني: الاحتجاجات مدعومة دوليًا، وهي أقرب ما تكون إلى التخريب منه للاحتجاج، إذ لم تكن منظمة، وليس لها قيادة، وتسعى إلى تغيير الحكم لمصلحة الدول الداعمة.

الرؤية: إنَّ الاحتجاجات عبّرت عن الحالة الانتهازية للسفارة الأمريكية في العراق، ومخابرات بعض الدول، إذ أرادت توظيف الاحتجاجات العراقية المطلبية، واستغلال السخط الشعبي، ضد الحكومة التي توارثت سلبيات الحكومات السابقة، في الصراع بينها وبين النفوذ الإيراني في العراق، واعتراض شديد اللهجة على توجه حكومة السيد عبد المهدي، صوب الصين اقتصاديًا[23]. إذ جندت السفارة الأمريكية الكثير من الناشطين، والإعلاميين، والمدونين، في القنوات الفضائية، مثل: الحرة، والحرة عراق، وغيرهما، ووسائل التواصل الاجتماعي، وإقامة الدورات التدريبية في مجال التنمية البشرية، للشباب

(21) عمر الجفال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، مركز الشرق الأوسط، (2021)، ص23.
(22) عبد الناصر المهداوي، مصدر سبق ذكره.
(23) مروان سالم العلي وفايق حسين جاسم، علاقات العراق الدولية، العراق 2020 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار،https://alrafidaincenter.com/uploads/%D8، ص151.

العاطل في السفارة، أو القنصليات التابعة لها، من أجل إحداث رأي عام موجه صوب تحقيق أهدافها في هذه المرحلة. كما أنَّ نزول ممثلة الأمم المتحدة إلى ساحة التحرير، يدلّ على أنَّ الانتفاضة لها ثقل ووزن دولي[24]. إنَّ إصرار من يمثل هذه الرؤية، على عدم وجود قيادة للاحتجاجات، وتبني شعار الوعي قائد، قد أضاع الكثير من الوقت، والجهد، من دون تحقيق أهداف المحتجين، لاسيَّما بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي. وكان أسلوب المواجهة العنيفة بين المحتجين، والقوات الأمنية، وقطع الطرق، وغلق المدارس، والجامعات، بالقوة ولمدة طويلة، قد أدى إلى مزيد من الدماء، لاسيَّما موضوع إطلاق الرصاص على المحتجين، وعلى القوات الأمنية، من مناطق مجهولة، والذي اسمته الحكومة بالطرف الثالث[25]. ولا يستبعد التداخل بين التصورين، والرؤيتين الأولى، والثانية.

التصور الثالث: إنَّها احتجاجات عراقية وطنية بحتة، والدليل تاريخ انطلاقها يعود إلى التاريخ المحدد سلفًا، لحكومة عادل عبد المهدي في حال عدم تنفيذه للإصلاحات المطلوبة، وإنَّها منظمة، وسلمية، ولها قيادة وطنية تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، ومدعومة من الشعب، وبتأييد واضح من المرجعية.

الرؤية: هي إنَّ الاحتجاجات جسدت حالة وطنية شعبية، تولدت من الشعور بالحيف، والظلم، من سوء الأوضاع العامة التي يمر بها البلد، عبرت عنها في الدعوة إلى حلِّ الحكومة، والبرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة، ومكافحة الفساد، والبطالة، وتحسين مستوى الخدمات، واستقلالية القضاء، وتغيير المفوضية المستقلة للانتخابات، وإنهاء المحاصصة السياسية، والاقتصادية، ومنع التدخلات الخارجية. لكن الاستعمال المفرط للقوة من قبل الحكومة، زاد من إصرار المحتجين على إقالة الحكومة[26]. وتجد هذه الرؤية في أنَّ وجود هذه الاحتجاجات، هو امتداد للتظاهرات، والحركات الاحتجاجية، التي حدثت في الأعوام (2015) و(2016) و(2017)، ومرتبطة بمشروع الإصلاح الذي قاده السيد مقتدى الصدر، ورعته مرجعية السيد علي السيستاني في النجف الأشرف، التي وصفتها باسم "معركة

---

(24) وقائع الندوة البحثية لمركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية بعنوان "انتفاضة تشرين العراقية.. أسبابها وواقعها ومآلاتها ، وكالة اليقين للأنباء، بتاريخ 2019/11/4.

(25) زيد سالم، "الطرف الثالث" في العراق... لماذا تخفي الحكومة هويته؟ العربي الجديد، بتاريخ 2019/11/27، https://www.alaraby.co.uk/

(26) سماح مهدي صالح، إمكانية المساهمة الشعبوية في دمقرطة النظام السياسي العراقي بعد عام (2019)، مجلة العلوم السياسية، ع67، (2024)، ص114.

الاصلاح"، التي لا تقل شأناً عن المعركة ضد الإرهاب، التي خاضها العراقيون في العام (2014)، ووصفت الذين قتلوا فيها بأنَّهم "شهداء"، كما أُعتبرت هذه الاحتجاجات مرحلة فاصلة في تاريخ العراق، حينما أكَّدت أكثر من مرة على "أنَّ الأوضاع بعد مظاهرات تشرين لن تعود كما كانت قبلها"[27]. لذلك فإنَّ هذا التصور هو الأقرب للواقع، على الرغم من احتمالية وجود التصورين الأول، والثاني، بنسب متفاوتة.

إنَّ عرض هذه التصورات، والرؤى، يقودنا إلى معرفة تأثير أيهما في الآخر، لكي لا يقع المتابع فيما يطلق عليه أكاديميًا بـ(خداع الرأي العام)، الناتج عن عدم القدرة على النقد، والكسل في كشف الحقيقة، أو التثبت منها، والكذب المتقن. ونستطيع القول: إنَّ هذه الرؤى الثلاثة جميعها، كانت موجودة في ساحات الاحتجاج، وتتفاعل، وتتصارع، في الوقت نفسه، ولكن بأحجام، ونسب، مختلفة، وبمطالب تتوافق شعاراتها، وتختلف عملياتها كل حسب الأجندة التي يحملها.

المطلب الثاني: مراحل نهاية الاحتجاجات وأسبابها

لقد مرَّت احتجاجات تشرين بثلاث مراحل منذ انطلاقها، وحتى نهايتها، وقد توصل الباحث، عن طريق نظرة عامة على حركة هذه الاحتجاجات، إلى أنَّ خط سيرها يتبع خطًا منحنيًا مُقسّمًا على ثلاث مراحل متميزة، هي[28]:

المرحلة الأولى: صعود الاحتجاجات نحو العقدة الحرجة، وقد استغرقت قرابة شهر ونصف، ابتداءً من تاريخ (2019/10/1)، وانتهاءً باستقالة رئيس الوزراء بتاريخ (2019/11/29)، تضمنت توقفًا مؤقتًا لمدة (١٥) يومًا تقريبًا، لتزامنها مع زيارة أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام).

(27) حيدر محمد الكعبي وعلي لفتة العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص8.
(28) حيدر محمد الكعبي وعلي لفتة العيساوي، المصدر نفسه، ص 9-10.

المرحلة الثانية: استقرار الاحتجاجات على مستوى ثابت من التوتر، وقد استغرقت قرابة شهر واحد، ابتداءً من استقالة رئيس الوزراء، وانتهاءً بحادثة اغتيال نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، وقائد فيلق القدس الإيراني بتاريخ (2020/1/3).

المرحلة الثالثة: تذبذب زخم الاحتجاجات نحو نهايتها، وقد استغرقت قرابة شهرين ونصف، ابتداءً من حادثة الاغتيال، وانسحاب الصدريين من ساحات التظاهر، وانتهاءً بانتشار فيروس كورونا أواسط شهر آذار (2020).

أمَّا توضيح أسباب نهاية الاحتجاجات، فهناك أسباب كثيرة أدت إلى ضعف الحركة الاحتجاجية، وضمورها. إلا أنَّه سيتم الاكتفاء بإدراج ثلاثة أسباب، أو أحداث أساسية كبيرة، كانت هي العوامل المباشرة في نهاية الاحتجاجات، وهي كالآتي:

الأول: حدث تطور سياسي، وأمني، مهم في مطلع عام (2020)، لم يكن في الحسبان، وهو اغتيال أبو مهدي المهندس، وقاسم سليماني، في مطار بغداد الدولي بعملية جوية أمريكية، وقد مثَّل ذلك انتهاكًا صارخًا للسيادة الوطنية العراقية[29]. وهو ما يدل على عدم جدية الإدارة الأمريكية في دعم الاحتجاجات الشعبية، ودليلاً على رغبتها بإفشالها، وعدم وصولها إلى نتائجها المرجوة. أو إنَّها أرادت قطف ثمار هذه الاحتجاجات مبكراً، لرغبتها بتحقيق نصر سريع في العراق، يدعمها في الانتخابات التي ستجري في الولايات المتحدة حينها. فيبدو أنَّ التلاحم الشعبي من مختلف التوجهات، والمشارب، لم يرضِ الإدارة الأمريكية، فحاولت إيجاد فتنة بين المحتجين، عن طريق انقسامهم بين مؤيد، ومعارض، لعملية الاغتيال، وكان ذلك واضح من ردود الأفعال. وبالفعل حين دعا السيد مقتدى الصدر، لتظاهرة مليونية ضد الوجود الأمريكي في العراق، في العاصمة بغداد بعد هذه الحادثة، قابل بعض المحتجين المدنيين هذه الدعوة بالرفض، ومحاولة عرقلة تلك التظاهرة، ومنع اقامتها في ساحة التحرير، وقطع الطرق في بعض المحافظات، لأجل تقليل الأعداد الواصلة إلى بغداد، فتمَّ تغيير مكان التظاهرة إلى مكان آخر، وذلك في ساحة جامعة بغداد في الجادرية[30]، وكانت هذه الحادثة بداية الشرخ بين

(29) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، استهداف سليماني دلالات التوقيت وتهديد أمن المنطقة، https://rasanah-iiis.org/

(30) المكتب الخاص لسماحة السيد مقتدى الصدر في النجف الاشرف، تغريدة السيد مقتدى الصدر في 10/23/ 2019.

المحتجين. ومن ثم تحولت بوصلة الاحتجاجات، وشعاراتها، من مواجهة الحكومة، والضغط عليها لتحقيق مكاسب أكبر، إلى مواجهات إعلامية تسقيطية بين الطرفين، فحدث شرخ بين المكونين الأساسيين للاحتجاجات، وهما (الصدريون، والمدنيون)، لاسيَّما مع انتشار خيم الأحزاب داخل ساحات التظاهر، ومحاولة هذه الخيم زيادة ذلك الشرخ بكل الوسائل، من أجل القضاء على تلك الاحتجاجات، ونهايتها.

الثاني: دخل العراق بعد ذلك في أزمة جديدة تمثلت بجائحة كورونا، التي اجتاحت العالم ابتداءً من الصين، وقد أثرت كثيراً في الاحتجاجات، إذ قامت خلية الأزمة الخاصة بجائحة كورونا في العراق[31]، باعتماد أسلوب حظر التجوال، وقطع الطرق، وغلق المؤسسات الحكومية، لمنع الاختلاط، من أجل السيطرة على الموجات المتعاقبة للجائحة، فأدت إلى تناقص أعداد المحتجين بشكل واضح، ثمَّ نهايتها.

الثالث: قيام بعض الأفراد من المحسوبين على المحتجين، بأعمال تخريب، وقطع طرق، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وكان بعض تلك الأعمال بدعم وتشجيع من بعض الأحزاب، لإثارة الشارع ضد الاحتجاجات، وسحب دعمً المجتمع لها، وفعلاً نجحوا نوعًا ما في تحقيق غاياتهم، بتحقيق ما حذرت منه المرجعية الدينية، من فقدان المظاهرات للتضامن الشعبي، بحيث أضرَّ بزخم الحركة الاحتجاجية كثيراً[32].

وفي الختام، تتمثل المعايير التي عن طريقها يمكن أن نقيّم تلك الاحتجاجات، والمحتجين، وقضية المطالبة بالحقوق، هي السلمية، والفعاليات الحضارية، والمحافظة على مؤسسات الدولة، والمرافق العامة، ونسبة المحرومية التي تمثلها، والجهود، والامكانات، والقرار الذاتي، وقوة تأثيرها. وعلى الرغم من هتافات قسم من المشاركين في الاحتجاجات، ورفعهم لشعارات الثورة، إلا أنَّ ما جرى لا يتعدى كونه احتجاجات شعبية، عجزت الحكومة عن إنهاء هذه الاحتجاجات، على الرغم من غياب المركزية في تنظيم الكثير من تنسيقيات الحراك الاحتجاجي، وافتقاده لعامل القيادة، سواء من قبل شخص أو

(31)علي سعدي عبد الزهرة، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي، مجلة حمورابي، العدد (35) ــ السنة الثامنة ــ (2020)، ص48.

(32) حسن لطيف الزبيدي وآخرون: العراق عقدان ملتهبان تناسل الازمات .. امتناع الحلول، مركز الرافدين للحوار الوطني، النجف الاشرف، 2023، ص260.

مجموعة أشخاص، ولم تستطع تغيير النظام السياسي القائم سوى إقالة الحكومة. ناهيك عن السقف المرتفع للمطالب الشعبية، الرامية إلى إعادة توزيع السلطات، والثروات، في البلاد، وفقاً لأسس العدالة، والمساواة، لاسيَّما أنَّ المحتجين طرحوا رؤية جديدة بشأن حقوق المواطنة، وتغيير القيم.

الخاتمة

تمثّل حركة تشرين الاحتجاجية لعام (2019)، حدثًا مفصليًا في التاريخ السياسي، والاجتماعي، للعراق المعاصر، إذ عبّرت عن تراكم طويل من الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي عاشها المجتمع العراقي منذ عام (2003). وقد جاءت هذه الحركة تعبيرًا صادقًا عن الوعي الجمعي المتنامي، لدى فئات واسعة من الشباب الذين وجدوا في الاحتجاج، وسيلة سلمية للمطالبة بالإصلاح الجذري، ومساءلة الطبقة السياسية الحاكمة، عن إخفاقاتها في بناء دولة مؤسسات قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.
لقد كشفت أحداث تشرين عن عمق الأزمة البنيوية، التي تعاني منها الدولة العراقية، سواء على مستوى الشرعية السياسية، أو في آليات إدارة الحكم، كما أظهرت حجم الهوة المتزايدة بين الشارع، والسلطة. وقد واجهت القوى الحاكمة هذا الحراك، بمقاربات أمنية غلب عليها الطابع القمعي، ما أدى إلى تفاقم مشاعر الغضب، وفقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية، وأبرز في الوقت ذاته الحاجة إلى مراجعة شاملة، لأسس العلاقة بين الدولة، والمجتمع، في العراق.

الاستنتاجات

هناك مجموعة من الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث، منها:

أولاً– تحول في بنية الرأي العام: أسهمت حركة تشرين في بلورة وعي سياسي جديد لدى المجتمع العراقي، قوامه المطالبة بالتغيير البنيوي للنظام السياسي القائم على المحاصصة، والسعي نحو إقامة دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون.

ثانيًا- عجز السلطة عن إدارة الأزمات: أظهرت استجابات الحكومة، والقوى السياسية، افتقارها إلى رؤية إصلاحية حقيقية، واعتمادها على الحلول الأمنية بدلاً من الحوار الوطني، وهو ما أسهم في تعميق أزمة الشرعية السياسية.

ثالثاً- تحول المطالب من الخدمي إلى البنيوي: بدأت الحركة بمطالب خدمية، ومعيشية، مرتبطة بالبطالة، وسوء الخدمات، لكنَّها سرعان ما تطورت لتشمل مطالب جوهرية، تتعلق بإصلاح النظام السياسي، وتعديل الدستور، وتغيير قانون الانتخابات، ومكافحة الفساد المؤسسي، ثم انتهت إلى إقالة الحكومة.

رابعاً- إعادة تشكيل الهوية الوطنية: شكّلت الاحتجاجات فضاءً اجتماعيًا جديدًا، عزّز من الشعور بالانتماء الوطني، وقلّص تأثير الهويات الفرعية الطائفية، والأثنية، وهو ما يعدُّ تحولاً نوعيًا في بنية الوعي الجمعي العراقي، بعد سنوات من الانقسام.

خامساً- انعكاسات أمنية وسياسية بعيدة المدى: كشفت الأحداث عن هشاشة المنظومة الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات، وعن غياب القنوات المؤسسية للحوار، ما يفرض ضرورة إصلاح المنظومة الأمنية، على أسس مهنية، ووطنية، تضمن احترام حقوق الإنسان، وحماية الحريات العامة.

المصادر

1-Pamela E. Oliver and Jorge Cadena-Roa and Kelley D. Strawn, “Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements”, Political Sociology, Vol. 11, 2003, available at: https://www.researchgate.net/publication/251631583_Emerging_Trends_in_the_Study_of_Social_Movements.

2- أيمن أحمد محمد، أثر الحراك الاجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات 25 تشرين الثاني 2019، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، ع11، (2021).

3- أيمن أحمد محمد، ومها قيس، الانتخابات التشريعية في العراق لعام (2021): الأبعاد والنتائج، مجلة دراسات دولية، pdf 2761beb7e6ae2eed00d3a228c8aedea4.

4- جريدة الشرق الأوسط، احتجاجات في بغداد ضد الفساد والبطالة، 2019/10/3، https://aawsat.com/home/artic.

5- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق عقدان ملتهبان تناسل الأزمات.. امتناع الحلول، مركز الرافدين للحوار الوطني، النجف الأشرف، (2023).

6- حيدر محمد الكعبي، وعلي لفتة العيساوي، دور المرجعية في مظاهرات تشرين، المركز الإسلامي للدراسات الإسلامية، النجف الأشرف، (2021).

7- خالد هاشم محمد، احتجاجات العراق (2019): نظرة تحليلية، المركز الديمقراطي العراقي، 2019/12/19، https://democraticac.de/?p=64017 .

8- رحاب وائل السيد، نظرية النظم لـ (دايفيد إيستون) وحالة تطبيقية "الواقع الإفريقي"، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=76543 .

9- زيد سالم، "الطرف الثالث" في العراق... لماذا تخفي الحكومة هويته؟ العربي الجديد، بتاريخ 2019/11/27، https://www.alaraby.co.uk/

10- سماح مهدي صالح، إمكانية المساهمة الشعبوية في دمقرطة النظام السياسي العراقي بعد عام 2019، مجلة العلوم السياسية، ع67، (2024).

11- صافيناز محمد أحمد، ما بعد الانتخابات العراقية (2018)... معضلة بناء الكتلة البرلمانية "الأكبر"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018/9/26، https://acpss.ahram.org.eg/News/.

12- عبد الكريم علي الدبيسي، الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، دار المسيرة، عمان، (2011).

13- عبد الناصر المهداوي، حراك تشرين في العراق... الدوافع والخصائص، المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، https://www.nasr-i.net/ .

14- عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2011).

15- علي سعدي عبد الزهرة، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي، مجلة حمورابي، العدد (35) ــ السنة الثامنة ــ (2020).

16- علي فائز، الاحتجاج الشعبي.. لمحة عن المفهوم وخصوصياته، جريدة الصباح: https://alsabaah.iq/83833-.html، 2023/9/13.

17- علي فائز، حرب الرموز في انتفاضة تشرين العراقية، السفير العربي، 2021/11/1، https://assafirarabi.com/ar/

18- عمر أحمد حسبو، حرية الاجتماع (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، (1999).

19- عمر الجفال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، مركز الشرق الأوسط، (2021).

20- عمر الجفال، وصفاء خلف، "البصرة تحترق": احتجاجات محافظة البصرة 2018–2020، مركز الشرق الأوسط، (2022).

21- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة العراق: التحديات وظروف الاختيار، وحدة الدراسات السياسية، قطر، (2018).

22- مروان سالم العلي وفايق حسين جاسم: علاقات العراق الدولية، العراق (2020)، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار،https://alrafidaincenter.com/uploads/%D8.

23- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، استهداف سليماني دلالات التوقيت وتهديد أمن المنطقة،https://rasanah-iiis.org/.

24- المكتب الخاص لسماحة السيد مقتدى الصدر في النجف الأشرف، تغريدة السيد مقتدى الصدر في 10/23/ 2019.

25- الموسوعة العربية، الاضراب https://mail.arab-ency.com.sy/details/، 2025/10/25.

26- نوار عاصم، ومحمد المصالحة، الأحزاب السياسية ودورها في إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2005- دراسة تحليلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج44، ع2، (2024).

27- هندرين أشرف نعمان، المحاصصة السياسية ومدى انسجامها مع مقومات الحكم الرشيد، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، ع24، (2020).

28- وقائع الندوة البحثية لمركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية بعنوان "انتفاضة تشرين العراقية.. أسبابها وواقعها ومآلاتها، وكالة اليقين للأنباء، بتاريخ 2019/11/4.

29- وكالة خبر للأنباء، (تقارير رسمية)، 2/10/2019https://www.khabaragency.net/last116735=page?html.3.